

قاموس مصطلحات الموازنة والمالية

Budget and Finance GLOSSARY

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

November 2000



الطبعة الأولى
الطبعة الثانية
الطبعة الثالثة
الطبعة الرابعة
الطبعة الخامسة
الطبعة السادسة
الطبعة السابعة
الطبعة الثامنة
الطبعة التاسعة
الطبعة العاشرة
الطبعة الحادية عشر
الطبعة الثانية عشر
الطبعة الثالثة عشر
الطبعة الرابعة عشر
الطبعة الخامسة عشر
الطبعة السادسة عشر
الطبعة السابعة عشر
الطبعة الثامنة عشر
الطبعة التاسعة عشر
الطبعة العشرون

RESERVE BANK
SOUTH AFRICAN RESERVE BANK
SUID-AFRIKAANSE RESERVEBANK

قاموس مصطلحات الموازنة والماليّة

Budget and Finance **GLOSSARY**

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

November 2000

معجم الموازنة في جنوب أفريقيا صادر عن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ودائرة المعلومات الخاصة بالموازنة التابعة لمعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، بموجب منحة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.



المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. كما يتعاون المعهد مع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الإنفتاح والمساءلة في الحكم.



إن معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا هو المنظمة غير الحكومية الأكبر في أفريقيا التي تعمل على قضية الديمقراطية. وهي منظمة مستقلة تصب في المصلحة العامة، مهمتها الترويج للديمقراطية المستدامة من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية، وتثقيف المواطنين، والدفاع عن العدالة الاجتماعية.

idasa

ترجمة نور الأسعد، تصميم طباعي مارك رشدان - تاريخ 25/02.2007. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت-لبنان.

الرجاء إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتيب إلى: arabictranslation@ndi.org

حقوق النشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ٢٠٠٥. كل الحقوق محفوظة. يمكن أن يُعاد إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأهداف غير تجارية، شرط أن يعترف القائم بالعمل بأن المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الأميركية للتنمية الدولية هما مصدر المادة المنشورة، ويرسل إليهما نسخاً عن أية ترجمة.

- الاجتزاء: هو ممارسة يوضع بموجبها جانباً مبلغ من المال جيء به من صندوق الإيرادات القوميّة، قبل تقسيم الأموال المتبقية بشكل حصص عادلة على الحكومات القوميّة والإقليمية والمحلية. في جنوب أفريقيا، يسدّد الاجتزاء تكاليف خدمة الدين واحتياطيّ الطوارئ. أنظر احتياطيّ الطوارئ؛ تكاليف خدمة الدين.
- إجماليّ الناتج القوميّ: هو إجماليّ الناتج المحليّ زائد إجماليّ الدخل الصافي الآتي من الخارج. أنظر إجماليّ الناتج المحليّ.
- إجماليّ الناتج المحليّ: هو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال سنةٍ تقويمية. إنّ إجماليّ الناتج المحليّ لكلّ شخص هو المقياس الإجماليّ الأبسط للدخل في دولةٍ معينة. فيتمّ قياس النمو الاقتصاديّ من خلال التغيّر في إجماليّ الناتج المحليّ من سنةٍ إلى أخرى. أنظر إجماليّ الناتج القوميّ.
- الاحتياطيّ: هو مخازين العملات الأجنبية التي يملكها المصرف المركزيّ.
- احتياطيّ الطوارئ: هو احتياط منفصل في الموازنة، يوضع جانباً سلفاً للتكيّف مع التغيّرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية و/أو النّفقات غير المتوقّعة أو المحتومة التي قد تنشأ خلال سنة الموازنة. في السنة الجارية، خصّصت الموازنة ملياري راند لاحتياطيّ الطوارئ. وقد استُخدم هذا المبلغ في السنة المنصرمة لمساعدة الأقاليم على تسديد ديونها أو تمويل التكاليف غير المتوقّعة لرواتب الخدمة المدنية. أنظر الاحتياطيّ غير المخصّص.
- الاحتياطيات غير المخصّصة: هي الأموال الجاهزة للإنفاق لكن لم تُخصّص بعد لاستخدام معين. تتألّف من احتياطيّ الطوارئ، ومبالغ المال التي لم تخصصها الأقاليم. أنظر احتياطيّ الطوارئ.
- الإحصاءات المالية الحكوميّة: هي نظامٌ وضعه صندوق النقد الدوليّ لتحليل السياسة الضريبية. يحدّد قوانين المحاسبة، وصيغ الميزانيات، والتعريفات والتصنيفات للإيرادات والنّفقات. وقد باشرت دولة جنوب أفريقيا حالياً بعملية تطبيق هذا النظام. أنظر التصنيف الوظيفي.
- الإدارة الضريبية: هي إدارة إيرادات الحكومة وكلّ ما يؤثر عليه، بما في ذلك مستويات الديون ومصادرها ومستويات الإيرادات الضريبية.
- الأذخار السلبيّ، للحكومة: يُقاس بدرجة تخطّي النفقات الجارية المدخول الجاري. أنظر العجز الجاري.

- الأراضي والمباني: هي النفقات المتكبدة على شراء أراضٍ ومبانٍ وبُنَى أو على استئجارها. أنظر البنود ذات المعايير الموحدة.
- الأساس المحاسبي: هو متن المبادئ المحاسبية التي تحدّد شكل تقديم التقارير المالية. يمكن تنظيم ذلك وفقاً لطريقتين أساسيتين، وبالتحديد طريقة المحاسبة بالاستحقاق وطريقة المحاسبة على أساس نقدي. أنظر المحاسبة على أساس نقدي؛ المحاسبة بالاستحقاق.
- الاستثمار الثابت: هو الإنفاق على الأراضي، والمباني، والماكينات والمعدات غير المنقولة التي تساهم في بناء القدرة الإنتاجية.
- استثمار الحافظة: هو الاستثمار في الأصول المالية، كالأسهم أو السندات الحكومية.
- الاستثمار الخارجي المباشر: هو الاستثمار أو الاكتساب الجديد لأصول موجودة مسبقاً تقوم به جهة أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك نذكر توسيع شركة بي.إم.دبليو الألمانية قدرتها الإنتاجية في جنوب أفريقيا.
- استقرار الأسعار: يشير إلى حالة يكون فيها أو يكاد يكون فيها التضخم معدوماً. أنظر مؤشر سعر المستهلك؛ التضخم.
- استهداف التضخم: هو ممارسة تحديد معدل (نطاق) معين للتضخم بصفته هدف السياسة النقدية. فقد اختارت الحكومة نطاقاً للتضخم بلغ 3-6٪ عام 2002 كهدف التضخم. ومن المتوقع أن يدير المصرف المركزي السياسة النقدية بطريقة تتيح تحقيق هذا الهدف. أنظر السياسة النقدية.
- أسواق رأس المال: هي الأسواق المالية لتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأمد، أي على مدى سنة أو أكثر.
- الأصول: هي المواد التي يمكن أن تملكها الحكومة أو الأفراد أو شركات القطاع الخاص، كالسندات، والأسهم، والبيوت، والسيارات، والأثاث. أنظر السندات.
- إطار النفقات على المدى المتوسط: هو خطط الإيرادات والنفقات الممتدة على ثلاث سنوات لحكومات الأقاليم والحكومة القومية. فيتمّ كل سنة التصويت على تقديرات السنة الأولى على أنها الموازنة. أما السنتان الأخريان، فتبقيان كأساس للتخطيط المستقبلي، في حين تُضاف سنة ثالثة جديدة.

لذلك، يُعرف إطار التّفقات على المدى المتوسّط أيضاً "بالموازنات المتحرّكة". ويشتمل هذا الإطار كذلك على السياسة الضريبيّة وإعداد الموازنة على المدى المتوسّط، من خلال ربط نظام التنبؤات الضريبيّة الشاملة بعملية الإبقاء على توقّعات بعض الوزارات للموازنة المتوسّطة المدى، بشكل يعكس السياسات الحكوميّة القائمة. فيوفّر هذا الإطار مخططاً لتحقيق الأهداف السياسيّة، يمكن من خلاله اتّخاذ القرارات حول التّفقات السنوية. ومن شأنه أيضاً أن يشكّل طريقة مفيدة للتحقق من أن قرارات الإنفاق التي اتّخذتها كلّ دائرة الآن ستساعد في تحقيق الغايات الإجماليّة البعيدة المدى. أنظر المخصّصات الأساسيّة.

■ إعادة التّنظيم: يشير إلى المخصّصة الكاملة أو الجزئيّة لشركات تملكها الدّولة، فضلاً عن تخصيص مكانة أكثر تجاريّة للشركات العامّة.

■ إعداد موازنة الأداء: هو نظام لإعداد الموازنة صُمّم للإشارة إلى الوسيلة الأكثر فعاليّة لإنجاز هدفٍ معيّن. وهو لا يتطلّب إعداد الحكومة لموازناتٍ خاصّة بالمدخلات وحسب، بل يشرح في الوقت نفسه النوعيّة والكميّة المُخطّط لهما في الخدمات العامة التي سيتمّ تقديمها. وترتبط عملية إعداد الموازنة التقليديّة الموارد الماليّة بالمدخلات التي سيتمّ شراؤها. كما أن حصائل الإنفاق العام ومخرجاته هي غير خاضعة للقياس، ونادراً ما يتمّ التصريح بها. يتعرّز إعداد موازنة الأداء بفضل صيغة تربط المدخلات بالمخرجات. فتبدأ بأهداف الدائرة أو المنظّمة وتحدّد أيّ مخرجات تساهم في تحقيق هذه الأهداف. وما يلبث أن يتمّ التّدقيق بمدخلات كلّ نشاط، لاكتشاف كيفيّة ارتباط المدخلات بالمخرجات والحصائل. ومن شأن هذا النّظام أن يظهر مدى فعاليّة الدوائر في بلوغ أهدافها، غير أنّه لا يبيّن إن كانت هذه الأهداف نفسها مناسبة أم لا. أنظر المدخلات؛ المخرجات؛ الحصائل.

■ إعداد الموازنة الإضافيّة: يُطبّق عندما يُستخدم الماضي كنقطة انطلاق لإعداد الموازنة. فيتمّ تعديل مستويات الموازنة الجارية تكيّفاً مع التّغييرات التي يتوقّع أن تحدث خلال فترة الموازنة التّالية. وبهذه الطّريقة، لا يتمّ تقييم المخصّصات المرصودة للبرامج والدوائر القائمة. أنظر إعداد الموازنات من دون أساس.

■ إعداد موازنة البرامج: في حين أن إعداد موازنة الأداء يحاول تحديد الوسيلة الأكثر فعاليّة لتحقيق غاية سياسة معيّنة، تحاول عملية إعداد موازنة البرامج درس مدى ملاءمة غايات السياسة أو نتائج السياسة نفسها. لكنّ نقطة ضعف هذا النّظام تكمن في عدم وضوح طريقة تقييم غايات السياسة. أنظر تحليل التّكاليف والأرباح؛ إعداد موازنة الأداء.

■ إعداد الموازنة حسب البنود المتسلسلة: هو نظام لإعداد الموازنات تُدرج فيه التّفقات وفقاً لأهدافها أو للبنود المتسلسلة. ويحدّد نظام جنوب أفريقيا بشكلٍ عام ثلاثة بنودٍ متسلسلة: المخصّصات

المرصودة للدوائر، وللبرامج، وللبرامج الفرعية. ويركز هذا النظام على ضمان عدم إفراط الدوائر في الإنفاق على البنود المتسلسلة. غير أن نقطة ضعفه تكمن في إحصائه عن إعطاء أي معلومة عن كيفية إنفاق المال، أو عن فعالية البرامج أو فاعليتها، كما يفعل إعداد الموازنة. أنظر إعداد الموازنة حسب البرامج؛ فعالية المخصصات؛ الفعالية الإنتاجية.

■ إعداد الموازنة على أساس المخرجات: هو إعداد الموازنة على أساس النتائج، بالمقارنة مع الموازنات التي تعكس المدخلات الخاصة بالسلع والخدمات التي تنتجها الحكومة، كإعداد الموازنة حسب البنود المتسلسلة. أنظر المخرجات؛ إعداد الموازنة حسب البنود المتسلسلة.

■ إعداد الموازنة لسنوات متعددة: هو ممارسة التخطيط للموازنة على امتداد فترة زمنية تفوق السنة. ويعني هذا، في حالة جنوب أفريقيا، التخطيط للسنوات الثلاث المقبلة. تتيح هذه الممارسة التخطيط لقرارات النفقات والإيرادات، بطريقة تعزز استدامة نفقات البرامج الطويلة الأمد. وهي تتجنب المباشرة بمشاريع في سنة ما يتعذر على أصحابها تكبد كلفة استمراريتها في السنوات اللاحقة. كما تعترف أن تقديم السلع والخدمات العامة هو أمر متطور باستمرار، ونادراً ما يكون على أساس سنوي. أنظر بيان سياسة الموازنة على المدى المتوسط؛ إطار النفقات على المدى المتوسط.

■ إعداد الموازنة من دون أساس: هو طريقة لصياغة الموازنات من دون أخذ الأرقام أو الحالات أو الفترات السابقة بالحسبان، وهو مبني على أساس إعادة تقييم جوهرية للأهداف والطرق والموارد. فيكون على المدير أن يبرر، كل سنة، النفقات التي تظهر في الموازنة. أنظر إعداد الموازنة الإضافية؛ إعداد الموازنة حسب البنود المتسلسلة؛ إعداد موازنة الأداء.

■ الإعفاء من الضريبة: هو إعفاء من ضريبة أو من رسم معين.

■ الاقتصاد المغلق: هو الاقتصاد الذي يتمتع بالحماية من التأثير الاقتصادي الخارجي، من خلال القوانين التي تكبح أو تحظر التجارة الأجنبية وحركات رأس المال. أنظر الاقتصاد المفتوح.

■ الاقتصاد المفتوح: هو اقتصاد مكشوف على الاقتصاد الدولي من خلال صفقاته عبر الواردات والصادرات، والصفقات في الأسواق. أنظر الاقتصاد المغلق.

■ الاقتطاع: هو المدفوعات القانونية الإلزامية المسددة مقابل الاستفادة من منافع غير مباشرة كالاقتطاعات المفروضة على الوقود التي تستخدم جزئياً لتمويل تأمين الطرق لضمان سلامة الغير.

- **اقتطاع الضرائب من المنبع:** هو حسم ضريبة الدخل من الأجور عند المنبع، أي أن رب العمل يحسم ضريبة الدخل من الرواتب قبل دفعها، ويسددها بدوره إلى قسم الإيرادات في جنوب أفريقيا.
- **الالتزام الضريبي:** هو مقدار الضرائب التي يجب أن يدفعها شخص أو شركة.
- **الأموال/الحسابات الخارجة عن الموازنة:** يشير هذا المصطلح إلى الصفقات الحكومية غير المدرجة في الموازنة السنوية. وقد لا تخضع هذه الصفقات للدرجة نفسها من معايير التدقيق أو المحاسبة كما في الموازنة السنوية. في هذا السياق، يمكن ذكر صندوق حوادث السير كمثال على الأموال الخارجة عن الموازنة.
- **انتقال الوظائف:** هو تحول المسؤولية في تأدية خدمة معينة من دائرة حكومية إلى أخرى.
- **الإنفاق الاجتماعي:** هو الإنفاق على البرامج التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة إلى الفقراء، كالصحة، والتربية، والرفاهية.
- **الإنفاق الاستهلاكي:** هي النفقة على السلع والخدمات القابلة للاستهلاك (لا على الأصول). ومن المفترض نظرياً أن تُمول عن طريق النفقة المتكررة. وإنّ انعدام الإنفاق على رأس المال قد يقلص على المدى الطويل من فعالية الإنفاق الاستهلاكي. أنظر النفقة/الإنفاق الجاري(ة)؛ النفقات الرأسمالية.
- **الأهداف القابلة للقياس:** هي طريقة لقياس أداء الدوائر الحكومية. ويُقاس الأداء عادةً من خلال درس المخرجات، لأنّ العوامل المساهمة في إحداث تغيير في الحصائل تمرّ عادةً عبر الدوائر. ويلزم قانون إدارة المال العام موظفي الحسابات بنشر هذه الأهداف القابلة للقياس في موازنة دوائرهم. أنظر: المخرجات؛ الحصائل؛ إعداد موازنة الأداء.
- **الأوراق المالية:** هي شهادات تثبت تسليف الأسهم والسندات أو ملكيتها. أنظر السندات.
- **الإيراد:** هو مدخول الحكومة السنوي الذي تجمعها من الضرائب على الرواتب والأرباح إلخ.
- **البرنامج:** هو مجموعات من الأنشطة الحكومية، كالتعليم الابتدائي مثلاً.
- **البنى التحتية الإنتاجية:** هي البنى التحتية التي تساهم في عملية إنتاج السلع والخدمات بغية بيعها. ومن الأمثلة على ذلك الطرقات التي تسمح بنقل السلع من المصنع إلى المتاجر. ويعتبر توليد الكهرباء وقدرة الإرسال مثلاً آخر.

- البند ذو المعايير الموحدّة: هو طريقة في تصنيف الموازنات من خلال الرجوع إلى بعض الفئات العامّة من التّفقات التي تكون مشتركة بين كافة الدوائر الحكوميّة، كالنفقات على هيئة الموظفين مثلاً، والمعدّات والأراضي والمباني.
- البند المتسلسل: هو بندٌ مدرج في موازنة دائرة ما، ويشير إلى مبلغ المال المخصّص ضمن برنامجٍ أو برنامجٍ فرعيّ.
- البنية الضّريبية: هي نظام فرض الضّرائب ككل، والعبء الذي تفرضه هذه البنية على الاستهلاك والمدّخرات فضلاً عن المكلفين بالضّريبة المصنّفين حسب طبقات مداخيلهم.
- بنية المعدّلات المتدرّجة: تشير إلى طريقة تنظيم المعدّلات والضّرائب الواجب دفعها. وتشير البنية "المتدرّجة" إلى أنّ الأشخاص المدرجين في فئات دخلٍ مختلفة مثلاً سيستدّون معدّلات مختلفة من ضريبة الدّخل. ولعلّ ضّرائب الدّخل التّصاعديّة مثالٌ على بنية الأسعار المتدرّجة هذه. أنظر الضّريبة التّصاعديّة؛ الضّريبة التّنازلية.
- بيان سياسة الموازنة على المدى المتوسّط: يحدّد هذا البيان إطار التّخطيط الضّريبي بالنسبة إلى موازنة السنة المقبلة والسنتين التّاليتين. وهو يتضمّن توقّعات حديثة العهد حول الاقتصاد الكليّ، وإطاراً ضريبيّاً مراجعاً يحدّد المستويات الضريبيّة التي يمكن تحمّلها، كما يحدّد الإنفاق والاستدانة الممكن تحمّلها؛ وتحليلاً عن خطط الإنفاق القائمة وتلخيصاً عن المفاعيل المحتملة النّاجمة عن تقديم الخدمات. كما يحدّد هذا البيان الخيارات السياسيّة الأساسيّة التي تواجهها الحكومة عند صياغتها النهائيّة للموازنة. وهو يصدر عن دائرة المال الوطنيّة قبل خمسة أشهر من بداية السنّة الضّريبية الجديدة تقريباً (تشرين الأوّل/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر).
- تحرير التجارة: هو عملية تخفيض التعريفات (الرّسوم الجمركيّة) بهدف جعل الصّناعة والصّادرات المحليّة أكثر قدرة على التّنافس. ويشمل تحرير التجارة عادةً اتّفاقات بين عددٍ من الدّول، تُنسّق في ما بينها منظّمة التجارة العالميّة. أنظر الرّسوم الجمركيّة.
- تحسين ظروف الخدمة: هو المبلغ الموضوع جانباً في الموازنة للإيفاء بتكاليف الزيادات في رواتب الموظّفين الحكوميّين. ويعتمد توزيع الأموال المخصّصة "لتحسين ظروف الخدمة" على الاتّفاقات المعقودة بين الحكومة كرتبّ عمل، ونقابات المرفق العام. أنظر شروط الخدمة؛ نفقات هيئة الموظّفين.

■ **التحكيم الضريبي:** يستلزم الاستفادة من المعدلات المختلفة التي تُحتسب على أساسها الضريبة المفروضة على أنواع مختلفة من المداخيل أو الأشخاص، أو حين تُفرض الضرائب على النوع نفسه من المداخيل أو الأفراد بشكل مختلف في التشريعات الضريبية المختلفة. على سبيل المثال، من شأن معدل الضريبة المفروضة على الشركات - عندما يقل عن معدل ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد - أن يشجع أصحاب المهن على تحويل أنفسهم إلى مؤسسات.

■ **تحليل التكاليف والأرباح:** هو طريقة لتقديم المعلومات بهدف مساعدة الحكومة على اختيار المشاريع وتقييمها. من شأن هذا التحليل أن يقارن بين تكاليف تسليم خدمة معينة والأرباح التي من المرجح أن يستمدّها منها المواطنون. وبأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار، بإمكان الحكومة أن تختار المباشرة بالمشاريع التي من شأنها زيادة قيمة الأرباح إلى الحد الأقصى مطروح منها التكاليف.

■ **التحويل:** يصف عملية تحويل الموارد بين البرامج المختلفة ضمن التصويت نفسه في الدائرة خلال السنة المالية. ومن الضروري أن تُنهي الأحكام المتعلقة بالتحويل التوتّر الناشئ بين المرونة الإدارية من جهة، والمسائلة من جهة أخرى. كما تدعو الحاجة إلى إحلال التوازن بينهما، بما أنّ كليهما شرطان ضروريان لضمان الفعالية والكفاءة. وفي ما يتعلق بالقسم ٤٣.٢ من قانون إدارة المال العام، لا يمكن نقل أكثر من ٨٪ مما كان مخصصاً لبرنامج أول إلى برنامج آخر في إطار التصويت نفسه. أنظر التصويت، البرنامج.

■ **التحويلات:** تشير إلى المال المدفوع إلى شخص آخر أو هيئة أخرى من دون ما يعادله من إيراد أو عمل، كمعاش التقاعد والقروض والإعانات مثلاً. تشمل التحويلات الحالية المنح على سبيل الإعانة، والمساعدات المالية، ومعاشات التقاعد، والمنح الاجتماعية. أمّا التحويلات الرأسمالية فتمكّن المستفيدين منها من شراء رؤوس الأموال أو المباشرة بمشاريع رأسمالية أو إعادة شراء الديون الرأسمالية. وهي تتضمن القروض، وشراء الأسهم والتحويلات الرأسمالية العادية. وهي تشكّل جزءاً من تصنيف البنود ذات المعايير الموحدة المدرجة في موازنات الحكومات القومية والإقليمية. أنظر البنود ذات المعايير الموحدة.

■ **التخصيص:** إنه موافقة البرلمان على إنفاق مبلغ من صندوق الإيرادات القومية، أو موافقة الهيئة التشريعية الإقليمية على إنفاق مبلغ من حساب الإيرادات الإقليمية. وهو يشير إلى السلطة التي يمنحها البرلمان أو الهيئة التشريعية الإقليمية، بموجب القانون، إلى الهيئة التنفيذية من أجل إنفاق الأموال العامة لغرض معين. وتعيّن التخصيصات السنوية من خلال الموازنة. أنظر تقدير التعديلات؛ قانون التخصيص؛ الموازنات/التخصيصات الإضافية.

